واقع الفجوة الرقمية في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة:2009/2014–

The reality of the digital gap in Algeria –Analytical study of the period 2009-2014-

جموعي فاطمة الزهراء

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، خلال الفترة الزمنية 2009-2014، ومعرفة مكانة الجزائر دوليا، من خلال تحليل مؤشرات الفجوة الرقمية التي جاء بها التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. تتمحور هذه الدراسة حول أحد التطبيقات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، هي: التجارة الالكترونية، فهذه الأخيرة تساهم في بناء الاقتصاد الرقمي أو ما يعرف بالاقتصاد اللامادي والذي بدوره يقلص من الفجوة الرقمية بين الجزائر وباقي الدول المتقدمة معلوماتيا.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التجارة الالكترونية، الاقتصاد الرقمي، الفجوة الرقمية.

Abstract :

The aim of this research is to shed light on the reality of the applications of information and communication technology in Algeria, during the time period 2009-2014, and to identify the extent to which Algeria has become ready for reducing the digital gap and integration in the digital economy, through the analysis of the indicators of the Global Report of information technology, 2014, on one hand, as well as discussion on the basis of the principles of the draft "Algeria electronic commerce", on the other hand. This study traits one of main applications of information and communication technology, namely: e-commerce. This one contributes to social and economic development of any State, could be extended their influence to build the digital economy or what is known as the intangible economy, which in turn reduces the digital gap between States.

Keywords: information and communication technology, e-commerce, the digital economy, the digital gap.

المقدمة:

إن التطورات السريعة التي شهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال السنوات الأخيرة، والتأثيرات المباشرة للثورة الرقمية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جعلت التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التحولات والتحكم فيها قصد استغلال الإمكانيات المتوفرة والمتجددة. ففي القطاع العام، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم خدمات أفضل للمواطنين ولمجتمع الأعمال، وذلك عن طريق تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية وتحسين الأداء الحكومي؛ أما في القطاع الخاص، فتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التجارة الالكترونية بمختلف أشكالها وأنماطها. وقد أصبح الحديث عن تقدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقترنا بالحديث عن الفجوة الرقمية، للتعبير عن الفارق في حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة، المنتجة لبرامج ومحتويات هذه التكنولوجيات، وبين الدول النامية عموما والعربية بشكل خاص التي تستهلك تلك التكنولوجيات، دون أن تساهم في إنتاجها وفي صياغة محتوياتها. وبذلك فقد أصبح الفارق بين الدول يقاس بأهمية الفجوة الرقمية التي تفصل بينها، الأمر الذي جعل تقليصها من أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية عموما، والجزائر بشكل خاص، للنهوض بالاقتصاد واللحاق بركب النمو والتحول الاستراتيجي المتدرج نحو الاقتصاد الجديد، أو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي.

مشكلة البحث:

بالنظر إلى التحولات المتسارعة على المستوى الكوني بفعل ثورة الاتصالات وانفجار المعلومات، أصبح لزاما على الجزائر، والتي تعاني من اتساع الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة معلوماتيا، تحديد نقاط الضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير استخدامها حتى يتم دعم بناء اقتصاد رقمي ونشر تطبيقات التجارة الالكترونية.

تكمن مشكلة البحث في أن الجزائر تعاني من فجوة رقمية مقارنة بالدول المتقدمة معلوماتيا، نتيجة لسرعة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي. ورغم رصد ميزانية ضخمة من قبل الحكومة سنة 2009، من أجل تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمتجسدة في استراتيجية "الجزائر الالكترونية2013"، الذي يهدف أساسا إلى دعم التجارة الالكترونية وبناء اقتصاد رقمي، إلا أن المشروع لم يكتمل في الوقت المحدد،

وبقيت مشكلة الفجوة الرقمية تتفاقم سنة تلو الأخرى. وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو واقع الفجوة الرقمية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي شروط التحول نحو الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي وضعية التجارة الالكترونية في الجزائر ؟
- ما هو حجم الفجوة الرقمية بين الجزائر وباقي الدول المتقدمة معلوماتيا؟
- ما هي سبل تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التجارة الالكترونية في الجزائر، بما يضمن تقليص الفجوة الرقمية؟

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من حداثة موضوع الفجوة الرقمية والتجارة الالكترونية ضمن أهم تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، من جهة، ومن جهة ثانية فإن موضوع البحث يصب في صميم الحلول البديلة لتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، خاصة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط، وهو الولوج لعالم الاقتصاد الرقمي، من خلال تطوير التجارة الالكترونية.

أهداف البحث:

هناك دوافع عديدة لتناول موضوع الفجوة الرقمية من خلال تحليل واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، من أهمها الدور الحيوي الذي يضطلع به هذا الموضوع في تحديد مكانة الدول، حيث أضحت تقاس بدرجة الفجوة الرقمية التي تفصل بينها، كما نهدف إلى معرفة مدى استعداد بلدنا للاندماج في الاقتصاد الرقمي من خلال تحليل معوقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واقتراح الحلول المناسبة لها.

منهجية البحث:

لبلوغ الأهداف المرجوة والإجابة على تساؤلات الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع، حيث عملنا على توضيح المفاهيم المتعلقة

بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاقتصاد الرقمي، الفجوة الرقمية والتجارة الالكترونية. والمنهج التحليلي من خلال إبراز بعض الإحصاءات وتحليلها بالاعتماد على الجداول والرسوم البيانية. كما اعتمدنا على المنهج المقارن من أجل مقارنة مكانة الجزائر دوليا حول تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الدراسات السابقة:

على الرغم من تناول العديد من الرسائل والأطروحات لموضوع التجارة الالكترونية، إلا أن الدراسات التي تناولت تحليل واقع الفجوة الرقمية والتجارة الالكترونية معا، تعد قليلة، وربما السبب في ذلك يعود إلى حداثة الموضوع ومحدودية التعامل معه في البلدان النامية والجزائر تحديدا. لذا سنركز على الدراسات التالية، والتي نجدها ترتبط بموضوع بحثنا ولو بشكل جزئي:

- التجارة الالكترونية كوسيلة لتطوير تنافسية المؤسسة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، إعداد الباحث عبد الكريم زهيوة، جامعة باجي مختار عنابة، 2014، حاول الطالب رصد واقع تجربة الجزائر في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال عامة والتجارة الالكترونية بالخصوص، ومن بين النتائج التي توصل إليها في نهاية الدراسة الميدانية التي مست 34مؤسسة صناعية في ولاية قسنطينة، عدم التحكم في إدارة المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعرف نسبة فشل كبيرة، وفي نفس الوقت فإن هذا النوع من المشاريع يهمل العنصر البشري المستعمل للتكنولوجيا. لذلك يقترح الطالب الاهتمام أكثر بإدارة التغيير في مشاريع تكنولوجيا المعلومات. ومن بين الاستنتاجات الهامة أيضا ما يتعلق بقدرة مشروع بطاقات السحب والدفع لبريد الجزائر كعامل اندماج وانفتاح على العالم من خلال عمليات التجارة الالكترونية وتقليص الفجوة الرقمية بيننا وبين العالم المتطور، إذا ما تم استغلال هذه البطاقات بشكل أفضل.
- مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، للدكتور سمير الشيخ علي، مقالة منشورة في مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 2- 2014. أراد الباحث التعرف على معالم الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة، من خلال عدة مؤشرات وتوصلت الدراسة إلى أن عددا من الدول العربية قد تمكنت من تحقيق تطور كبير في تنمية تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين عامي 2002 و2008، غير أن الفجوة الرقمية بين غالبية الدول العربية والدول المتقدمة ما تزال كبيرة. ولإكمال رسم الصورة في فهم الفجوة الرقمية، قام

الباحث بإضافة مؤشرات أخرى مثل: الحكومة الالكترونية، ومستوى النضج في بناء مجتمع المعلومات وفجوة المحتوى.

- Périne BROTCORNE, Gérard VALENDUC, « Construction des compétences numériques et réduction des inégalités, Une exploration de la fracture numérique au second degré », étude de la fondation travail-Université pour le SPP intégration sociale, juin 2008.

تعد هذه الدراسة من أولى التجارب العالمية التي تعمقت في تحليل مفهوم وأسباب الفجوة الرقمية، وقد لقيت نجاحا باهرا وأصبحت مصدرا للعديد من البحوث والدراسات. حيث بين الباحثان، من خلال دراسة قاما بها لمعرفة مدى تفاعل أفراد المجتمع البلجيكي مع تكنولوجيا المعلومات، أن للفجوة الرقمية بعدان، أحدهما مادي مرتبط بنقص في الوسائل والعتاد والقدرة على النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي ما يدعى بالفجوة الرقمية من الدرجة الأولى. أما البعد الثاني فهو ثقافي واجتماعي، يرتبط بنقص التحكم في المعارف الأساسية الضرورية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستغلال محتواها، وهذا ما يطلق عليه اسم الفجوة الرقمية من الدرجة الثانية. وتوصل الباحثان إلى نتيجة هامة مفادها أنه رغم التقدم الملحوظ الذي تعرفه بلجيكا في مجال النفاذ لتكنولوجيا المعلومات على المستوى الدولي، إلا أن هناك تأخر ملحوظ في قدرة أفراد المجتمع على الاستغلال الفعال لتلك التكنولوجيا، وبالتالي فهما يؤكدان على ضرورة تقليص الفجوة الرقمية من خلال تحسين قدرة الأفراد على الاستغلال الفعال لتقنية المعلومات بشكل عام، وخصوصا الانترنت، كسبيل لتطوير الاقتصاد الرقمي.

- Rachid JANKARI, Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie, vers une filière euromaghrébine des TIC ? IPEMED, Octobre 2014.

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى رسم رؤية مستقبلية، تمثل الغاية أو المكانة المراد الوصول إليها في الدول العربية، وهي التحول إلى مجتمع معلومات واقتصاد معرفي وبناء صناعة قوية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهذا في ثلاث دول مختارة من المغرب العربي الكبير هي: الجزائر وتونس والمغرب. حيث توصل الباحث إلى وضع جملة من الأهداف التي تم تحديدها، اعتمادا على دراسة الأوضاع الخاصة بإستراتيجية كل بلد لتطوير قطاع الاتصالات وأعمال البحث والتطوير ومخططات الحاضنات التكنولوجية. مؤكدا على ضرورة أن تكون تلك الأهداف

متكاملة مع خطط التنمية الاقتصادية بما يساهم في تقليص الفجوة الرقمية الموجودة بين كل من الجزائر والمغرب وتونس. ومن أبرز نتائج وتوصيات الدراسة، أن الدول المختارة لا يمكنها الاعتماد فقط على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، فجني ثمار هذه التكنولوجيا بشكل كامل يكون عندما تطبق الدول إستراتيجية متكاملة تهدف إلى خلق ظروف مواتية لازدهار الكفاءات والابتكار وريادة الأعمال، جنبا إلى جنب مع البنية التحتية الحديثة.

خطة البحث:

قصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى العناصر التالية:

- **العنصر الأول:** تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوابة الاقتصاد الرقمي.
- **العنصر الثاني:** الفجوة الرقمية مظهر من مظاهر الاقتصاد الرقمي.
- **العنصر الثالث:** واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.
- **العنصر الرابع:** تحليل مؤشرات الفجوة الرقمية بين الجزائر وباقي الدول.

أولا، تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوابة الاقتصاد الرقمي:

إن التطور الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يعد تطورا تقنيا بحتا يتعلق بالآلة أو الوسيلة أو المنتج فقط، وإنما يلعب دورا هاما ونوعيا في التطور الاقتصادي لأي مجتمع، وأصبح هناك تلازما ما بين الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، فبات اقتصاد أي دولة يعتمد على المعلومة مضافا لها التقنية الحديثة ولاسيما الرقمية منها، وهذا ما يطلق عليه بالاقتصاد الرقمي.

1-تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى مجموعة من العناصر والقدرات التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات وتخزينها ونشرها باستخدام تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات، بسرعة عالية وكفاءة لإحداث شيء مفيد يساعد على تطور المجتمعات[1].

وعلى الرغم من أن عددا منن الباحثين فصلوا بين تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، إلا أنه في الواقع العملي يصعب الفصل بين دورهما، بسبب أن تعريف تكنولوجيا المعلومات يحتوي على مفهوم تكنولوجيا الاتصال، فاقتناء واختزان وتجهيز المعلومات في مختلف صورها وبثها، تحتاج إلى مجموعة من المعدات الالكترونية الحاسبة وأجهزة الاتصال عن بعد.

2–الاقتصاد الرقمي:

هو ذلك النوع من الاقتصاد الجديد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات ومستندا في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الموال، من أجل الوصول إلى الأسواق بغض النظر عن أماكن وجودها وزمانها، إنه الاقتصاد اللاحدودي[2].

وتجدر الإشارة إلى أن تسميات اقتصاد المعلومات (الرقمية) واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وغيرها تمثل امتدادا واحدا، في المفاهيم والدلالة، يشير إلى كل التغيرات العميقة والواسعة المتحققة في مجال إنشاء الثروة بالاعتماد على المعلومات والمعرفة والرقميات، استخدام التكنولوجيات الرقمية، استخدام الشبكيات في الأنشطة الاقتصادية، وأشكال العمليات والأنشطة والصفقات الخاصة بالتجارة والأعمال الالكترونية. ويستدعي الوصول إلى الاقتصاد الرقمي التحول في الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الالكترونية، التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع البيئة التي تطلب هذا التحول. وقد حدد التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2012 من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي أربع مراحل أساسية لوصول اقتصاد الدول إلى الرقمنة. كما يوضحه الشكل التالي:

شكل يوضح المراحل الأساسية لوصول الاقتصاد إلى الرقمنة.

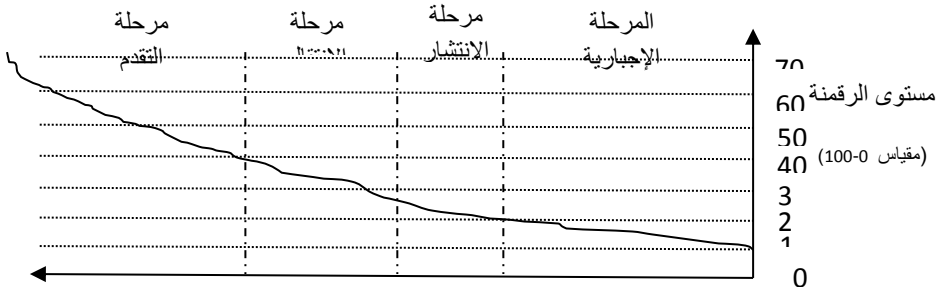

Source: The Global Information Technology Report 2012, Living in a Hyperconnected World, World Economic Forum, INSEAD, P.124.

تضم المرحلة الأولى (**المرحلة الإجبارية**) مجموعة من الدول المجبرة أو التي لا مناص لها من تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهي دول العالم الثالث، على غرار: الجزائر، المغرب، تونس، اليمن، العراق، سوريا، جيبوتي، السنغال، الباكستان،...أما المرحلة الثانية (**مرحلة الانتشار**)في

المنحنى، فتشتمل على الدول التي بدأ فيها انتشار التكنولوجيا بشكل معتبر، مثل: لبنان، البرازيل، باناما، الصين، البيرو،... الجزء الثالث من المنحنى (**مرحلة الانتقال**)، يضم مجموعة من الدول في مرحلة انتقالية للاقتصاد الرقمي، كالأردن، البحرين، عمان، الكويت، السعودية، تركيا، الأرجنتين،....أما آخر مرحلة (**مرحلة التقدم**)، فتخص الدول التي أحرزت تقدما معتبرا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، منها على سبيل المثال: اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا، هولندا، روسيا،...

ثانيا، الفجوة الرقمية مظهر من مظاهر الاقتصاد الرقمي:

كما أشرنا آنفا، هناك فجوة جديدة بين بلدان العالم نشأت من خلال تفاوت قدرة هذه البلدان على الأخذ بناصية التكنولوجيات الحديثة، واتفق الجميع على تسميتها: "الفجوة الرقمية"، التي هي في الوقت ذاته من مكونات الفجوة التنموية.

1- مفهوم الفجوة الرقمية:

يقصد بالفجوة الرقمية تلك الفجوة التي تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها، وبين من لا يملكها وتعوزه أدواتها[3]حيث يعرفها الاتحاد الدولي للاتصالات بأنها الاختلاف بين من يملك ومن لا يملك فرص النفاذ أو الوصول إلى المعلومات عبر وسائل وتقنيات الاتصال (الهاتف الثابت والمحمول والحاسوب والانترنت وخدمة الحزمة العريضة)، وقد تكون الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، أو بين البلدان ضمن المجموعة الجغرافية الواحدة، أو في البلد الواحد بين الريف والمدينة، أو بين السكان حسب خصائص(العمر والجنس والدخل والعرق) .[4]

فالفجوة الرقمية إذن هي الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين مختلف المناطق والجهات داخل نفس الدولة، وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية الانترنت، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات.

إن مفهوم الفجوة الرقمية أو الهوة الرقمية قد تعدى التعبير عن الفارق واللاتوازن في حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين الدول وداخل البلد الواحد، حيث ظهر مصطلح الفجوة الرقمية من الدرجة الثانية أو الفجوة المضاعفة أي فجوة داخل فجوة.

وعلى هذا الأساس، تبين أن للفجوة الرقمية بعد مادي مرتبط بنقص في الوسائل والعتاد والقدرة على النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي ما يدعى بالفجوة الرقمية من الدرجة الأولى[3]. كما يمكن أن ترتبط هذه الفجوة ببعد ثقافي واجتماعي يتعلق بنقص التحكم في المعارف الأساسية الضرورية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستغلال محتواها، وهذا ما يطلق عليه اسم الفجوة الرقمية من الدرجة الثانية أي ما يعرف بالفجوة داخل الفجوة[5]. هذه الأخيرة تظهر عندما يتم تجاوز الحواجز المرتبطة بالولوج أو القدرة على النفاذ إلى التكنولوجيا ومحتواها الرقمي[6]. وفي هذا الصدد يشير الباحث "بيبو" « Bibeau » أن عدم القدرة على اكتساب المعارف الضرورية لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشكل أكبر فجوة رقمية[7].

2– أسباب نشوء الفجوة الرقمية:

هناك جملة من الأسباب الكامنة وراء ظهور الفجوة الرقمية واتساع نطاقها بين الدول وداخل الدولة الواحدة، تتلخص في قصور البنى التحتية اللازمة للتكنولوجيا والمعلومات، وعدم توافر الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة، وعدم ملاءمة الأطر التشريعية والتنظيمية مع متطلبات مجتمع المعلومات، وارتفاع نسبة الأمية، وغياب الثقافة العلمية التكنولوجية فيها، وضعف التمويل اللازم.

3- مؤشرات قياس الفجوة الرقمية:

تقوم اللجان الفنية في الأمم المتحدة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والمكتب الإحصائي الأوروبي) وغيرها من المنظمات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة واللجان الوطنية الدولية بالعمل على رصد قضايا مجتمع المعلومات، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المختصة، من أجل خلق مؤشرات مشتركة لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية بغرض ردم فجوة البيانات على المستوى الدولي، وذلك من خلال الاجتهاد نحو الوصول إلى أداة رصد قوية تمكنهم من معرفة مدى الفجوة الرقمية في كل المجالات.

وفيما يلي نذكر أهم المؤشرات المعتمدة وفقا لجهود الهيئات والمؤسسات سالفة الذكر:

- مؤشر الكثافة الاتصالية .The tele-Density Indicator: TDI.
- مؤشر التقدم التكنولوجي.Technical Progress Indicator : TPI.
- مؤشر الإنجاز التكنولوجي.Technical Achievment Indicator : TAI.
- مؤشر الجاهزية الشبكية. Network Readiness Indicator : NRI .
- الرقم القياسي للنفاذ الرقمي Standart Number of Digital Access : SNDA.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الجاهزية الشبكية ومؤشر النفاذ الرقمي، يعدان الأكثر استخداما من قبل المنظمات والهيئات الدولية. وعليه سنعتمد في بحثنا على أحد هذين المؤشرين وهو مؤشر الجاهزية الشبكية، والذي بدوره يعتمد من طرف التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات في قياس وتحليل الفجوة الرقمية بين دول العالم سنويا.

ثالثا، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر:

التجارة الالكترونية هي الخطوات التي تتم بها عمليات البيع والشراء والمبادلة للسلع والخدمات والمعلومات عبر شبكات الحاسوب[8]. وذلك وفق ثلاثة أنماط رئيسية هي: تجارة الكترونية بين وحدات الأعمال "B TO B"؛ تجارة الالكترونية بين وحدات الأعمال والمستهلكين "B TO C"؛ وتجارة الالكترونية بين المستهلك والمستهلك "C TO C".

إن رغبة الجزائر في بناء مجتمع المعلومات والاندماج في الاقتصاد الرقمي، يفرض عليها تحقيق التقدم في مجال التجارة الالكترونية بمختلف أنماطها، ففي إطار استراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013"[9] تم تحديد كهدف رئيسي وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتأطير التجارة الالكترونية، وعلى هامش افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ''MED-IT'' بتاريخ 18 ماي 2009، والذي حمل الشعار: "التجارة الالكترونية والاقتصاد المعرفي"، أعلن كل من الوزير السابق للتجارة السيد هاشمي جعبوب وكذا الوزير السابق للبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السيد حميد بصالح عن انطلاق التجارة الالكترونية في شهر أفريل 2009 [10].

1- معطيات عن التجارة الالكترونية في الجزائر:

قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر، لكن مؤشراتها وملامحها تظهر جليا في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة، فعلى سبيل المثال ظهرت العديد من المواقع الالكترونية على اختلاف اهتماماتها، بل ولقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمي الانترنت في الجزائر، مثل موقع واد كنيس(www.OUEDKNISS.COM) الذي يقدم خدمات عديدة ومتميزة تتمثل في استضافة أي موقع في خوادم قوية جدا بتوفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات، كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف النشاطات.

كما تقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتقديم مجموعة من الخدمات للشركات عبر الموقع www. airalgerie.dzوهي خدمات مهمة لزبائنها على اختلاف مناطقهم وجنسياتهم، هذه المؤسسة الحكومية التي تختص بالنقل الجوي لمختلف أنحاء العالم تقريبا.

ومواقع أخرى كموقع www.dzsoq.dz الذي يشبه إلى حد كبير موقع ebay وموقع www.dzdeal.dz وموقع www.cliodiali.dz وبعض المواقع جزائرية الصنع والمحتوى 100% دون أن ننسى خدمات موقع البريد عبر الشبكة وإمكانية التسديد وخدمة الموزع الصوتي.

وبما أن المؤسسات وراء هذه المواقع هي مؤسسات صغيرة فلن تتمكن من فرض نفسها في سوق غير ناضج ويتطلب إمكانيات كبيرة للتعريف بهذه الوسيلة وإقناع الناس باستعمالها، لكنها تبقى محاولات جيدة تعبر عن نوعية الأشخاص وراء هذه التجارب التي تحاول العمل حتى في الظروف الصعبة، وتخلق بدائل ولو مؤقتة في انتظار انتهاء مشاريع المنظومة المالية الالكترونية الجزائري [11] ،ومن جهة أخرى ظهرت ملامح السداد الالكتروني في الجزائر، عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، بإصدار العديد من البنوك والمؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة ميكروية وأخرى ذكية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، ومحاولة اعتماد بطاقات فيزا وماستر كارد وغيرها في المنظومة البنكية الجزائرية: AEBS " Algeria E- Banking Services" وغيرها[12] .

وفيما يتعلق بالمحلات التجارية والأنشطة والخدمات التي اعتمدت أجهزة التحويل الالكتروني "TPE" (Terminal de Paiement Electronique: النهاية الطرفية للدفع الالكتروني)، فهناك

نقص فادح في استغلال البطاقات البنكية للتعاملات التجارية بالنسبة للمحلات والوكالات المربوطة بخدمة التبادل "SATIM"(Société d'Automatisation des Transactions et de Monétique.: شركة أتمتة الصفقات ما بين البنوك والدفع الالكتروني) [13]. أما فيما يتعلق باستغلال البطاقات البنكية لأغراض الصيرفة والتحويلات المالية بين البنوك أو لصالح المتعاملين، فهي الأخرى لا تزال تراوح مكانها رغم عدد البطاقات المصدرة، سواء من بريد الجزائر الذي يغطي ولايات الوطن، أو البنوك التي تعرض مختلف البطاقات بأعداد مختلفة وبمواصفات متباينة وبمناطق متعددة كذلك.

وتماشيا مع التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات وتوسع شبكة الانترنت بشكل كبير، تم تقوية دور الدولة فيما يخص المراقبة وتصحيح التطبيقات التجارية لتمكين المواطنين من الاستفادة من مكاسب السعر الناتج عن التطور التكنولوجي، وضمان مصلحة عالمية لجميع التراب الوطني مهما كان المزود الذي يستغل المصالح المفتوحة على المنافسة، كما تم التخلي عن شرط الجنسية الجزائرية لتمكين رأس المال الأجنبي من المشاركة وضبط المتعاملين على الصعيد الدولي الذين يمكن اعتبارهم تجار خدمات والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري لاستغلال خدمات الانترنت لأغراض تجارية، وتحديد الاستثناءات لمنح رخص واسعة لهم لتوزيع خدمات على المؤسسات والأشخاص الطبيعيين ومقاهي الانترنت.[14]

ومن جهة أخرى تظهر بالجزائر بطاقات دولية وبحسابات افتراضية بعملات صعبة وأخرى محلية مثل بطاقة الكاش يو " Cashu "وهي مزودة لخدمات الدفع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما النوع الثاني من البطاقات فهي بطاقة الون كارد "Onecard" ، وبالرغم من انتشار هذه البطاقات في الجزائر إلا أنه لا توجد إحصاءات دقيقة وشاملة حول حجم التعاملات بتلك البطاقات وأنواع السلع والأسواق المنتقاة، كما أن الموزعين لا يقدمون الدعم الفني والتجاري لهذه البطاقات بصورة تعكس مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات؛ ومن خلال واقع المؤشرات الاقتصادية التي صدرت من قبل بنك الجزائر[15].

حسب مؤشر الاستخدام بالنسبة لمنظمات الأعمال، كما جاء في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2014 لـ:148 دولة، احتلت الجزائر مرتبة 147 فيما يتعلق بالتعاملات التجارية من نوعB to B و145 بالنسبة لتعاملات التجارة الالكترونية من صنف: "B to C". أما فيما يتعلق بالقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات فجاءت في مراتب متأخرة

دوليا، ففي بلادنا لا تتعدى نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموصولة بشبكة الانترنت أو المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التسيير20 %، حسب التقرير المذكور. وأشار نفس التقرير إلى أن حجم تبادل بيانات الانترنت دوليا في الجزائر لا يزال ضعيفا، وجاءت في المرتبة 134 عالميا.

إن المعطيات المتوفرة تؤكد أن الجزائر لازالت في طور التجربة والدراسة في هذا المجال، فبالرغم من وجود بعض المؤسسات التي تتعامل بالتجارة الالكترونية إلا أنها تهدف في الغالب إلى الدعاية مما لا شك فيه فإن الولوج إلى عالم الاقتصاد الرقمي يتطلب توفر جملة من المعايير وأدوات عمل جديدة، لا يمكن التحكم فيها إلا إذا تم وضع إطار تشريعي وتنظيمي وتكنولوجي فعال. لذلك، فإن نجاح مشروع الجزائر الالكترونية يتوقف بدرجة كبيرة على توفير منظومة متكاملة وشاملة، تسمح بإجراء مختلف العمليات والتعاملات بشكل دقيق وشفاف، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال ما يعرف بالثقة الرقمية، التي تسمح بوضع الآليات التنظيمية والتشريعية الضرورية.

2–مظاهر المعاملات الالكترونية في القانون التجاري الجزائري:

اتضح أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات[16] وعليه، لا بد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات ومع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص المسجلة. وبالتالي، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الالكترونية، وهذا الهدف الرئيسي يستلزم بدوره هدفا خاصا يتعلق بتحديد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم ومؤمن لكل المعاملات والمبادلات التي تتم ضمن سياق الحكومة الالكترونية.

يعتبر القانون 03-15 المتضمن الموافقة في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن التعامل الالكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 69 التي تضمن نصها: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل." ويتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري للانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة إلكترونية .[17]وبعد ذلك، وبصدور الأمر 05-06 المؤرخ بتاريخ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، وفي المادة الثالثة

استعمل المشرع صراحة مصطلح "وسائل الدفع الالكتروني" حيث اعتبرها من بين التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب[18].

وبموجب القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 أضاف فقرة ثالثة للمادة 414 في وفاء السفتجة نص على :" ... يمكن أن يتم التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما" ولقد تم إضافة نفس هذه الفقرة إلى المادة 502، بمناسبة تقديم الشيك للوفاء. كما أضاف المشرع بموجب القانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 بابا رابعا إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري والمعنون بالسندات التجارية، الفصل الثالث منه يتضمن بطاقات السحب والدفع وذلك في المادة 543مكرر[19] أما عن الطبيعة القانونية لهذه البطاقات، فقد اعتبرها المشرع الجزائري أوراقا تجارية جديدة إضافة إلى الأوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لأمر [20] .

3-الثقة الرقمية:

تعرف الثقة الرقمية على أنها: خاصية لأحد الأشخاص أو المؤسسات، تمنح الثقة للآخرين حول المؤهلات والقدرات والاعتمادية التي يتمتع بها كيان لتنفيذ مهام معينة وللوفاء بمسؤوليات محددة.

ويرتكز مناخ الثقة هذا على محاور أربعة هامة هي:

- إثبات هوية الأشخاص العاملين في مناخ إلكتروني؛
- ضمان سلامة المعطيات والوثائق المرسلة عند التبادل الالكتروني؛
- المحافظة على سرية المعلومات والمعطيات المتبادلة أو المخزنة في حامل رقمي؛
- إقامة ربط واضح بين وثيقة الكترونية أو عملية وشخص، وكذلك وسيلة إثبات قانوني بالنسبة للعمليات المجراة وعدم الرجوع أو التراجع في هذه العمليات.

ولقد أقرت منظمة الإسكوا في سياق مشروعها لتحفيز مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية، التأخر الذي تعاني منه الجزائر في سبيل استكمال المنظومة القانونية والتشريعية للمعاملات والمبادلات الإلكترونية، عكس ما هو موجود في عدة دول.

وسعيا منه في استكمال الترسانة التشريعية المشار إليها أعلاه، عمل المشرع الجزائري على وضع القوانين لاسيما تلك المتعلقة بالاعتراف بحجية الكتابة الالكترونية، من خلال إصدار القانون رقم

05-10 بتاريخ 20جوان 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري، حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الالكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر مدني جزائري[21]. كما خلصت الطبعة الثانية للمؤتمر الدولي للتصديق الالكتروني بالجزائر لسنة 2011 إلى ضرورة استكمال الترسانة التشريعية والقانونية الجزائرية، لاسيما فيما يتعلق بالشق المرتبط بالإثبات الكتابي وعلاقته بالتوقيع الرقمي، من خلال تعريف أوضح وأشمل للتوقيع بشكل عام، والتوقيع الرقمي بشكل خاص.

كما أشار المؤتمر إلى ضرورة وضع قانون يعمل على تأطير المعاملات والتبادلات الالكترونية بشكل أوضح، أين يتم تحديد:

- النظام القانوني للمعاملات والتبادلات والترخيص الالكتروني، بالإضافة إلى الإطار القانوني والتشريعي لمزودي خدمات الترخيص، فضلا عن صلاحيات ومهام سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية كسلطة أولى في هذا المجال.
- تحديد الإطار القانوني لعملية التشفير بشكل أوضح، من خلال اعتماد نصوص تنظيمية خاصة باستعمال تجهيزات وبرامج التشفير، مع تحديدها وضبط قواعد وشروط استعمالها ومراقبتها من طرف الجهات المختصة.
- إنشاء هيئة وطنية خاصة بحماية وأمن الأنظمة المعلوماتية.

والإعلان عن البضائع، بالإضافة إلى أن النظام المصرفي الجزائري ما زال لا يتلاءم مع المعطيات الجديدة، كما أن الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري تتميز بما يلي[22] :

- نقص التسويق المصرفي، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه المصارف في تسويق خدماتها.
- ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنوك الجزائرية.
- انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت، وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الخط.
- اعتماد المؤسسات على نمطية أحادية في استعمال البرمجيات والعتاد، بحيث نجد نفس أنواع البرامج كأنظمة التشغيل وأنظمة المكاتب لشركة "مايكروسوفت" التي تستعمل

بطريقة غير شرعية في أغلبها، كما تستعمل نفس الأجهزة وهي بذلك تفقد مزايا الاستفادة من تعدد التكنولوجيات

- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها، فرغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية في تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة. فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباته. .[23]
- محدودية الجانب التشريعي المتخصص في هذا المجال وانتشار الجريمة الالكترونية، إذ تشير آخر الإحصائيات وفق ما أدلت به وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لـ:"فوروم الإذاعة الوطنية" أن ما يعادل نسبة 80% من مستخدمي الانترنت الجزائريين غير مؤمنين الكترونيا.[24]

رابعا، تحليل مؤشرات الفجوة الرقمية بين الجزائر وباقي الدول:

لقد أشار تقرير الاستعداد الالكتروني « E. Readness » لمكتب الاستشارة الأمريكي Mc Donnell International LLC المتواجد في واشنطن، إلى ضرورة توفر خمسة نقاط قوة في الاقتصاد حتى يعمل في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هي:

- الربط « connectivity »: أي وجود شبكات اتصال وأن تكون سهلة الاستخدام؛
- القيادة الالكترونية « E. Leadership »: بمعنى توفر استعداد الكتروني من قبل الحكومة كأولوية وطنية؛
- أمن المعلومات « Information security »: ويقصد به توفير الثقة لدى مستعملي شبكات الاتصال، في معالجة وتخزين ونقل المعلومات؛
- رأس المال البشري « Human capital » : بمعنى هل حصلت القوى العاملة على التكوين المناسب من أجل بناء وتدعيم الحكومة الالكترونية ومجتمع المعلومات؟
- مناخ الأعمال الالكترونية « E. Business climate »أي هل يتوفر البلد على الإمكانيات والشروط المناسبة لممارسة الأعمال الالكترونية؟

بالنسبة للجزائر، فقد اتجهت أهداف السياسة العامة في السنوات الأخيرة إلى بناء مجتمع معلومات وتشييد الاقتصاد الرقمي، من خلال تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلا أن التقارير العالمية الصادرة عن مختلف الهيئات تبين أن الجزائر لا تزال بعيدة عن الاستجابة للشروط المذكورة أعلاه، وهذا رغم الجهود المبذولة. ففي دراسة قام بها معهد McKinsey تحت عنوان:

« Lions go Digital : The internet's Transformative Potential in Africa »

لقياس قدرة الدول الإفريقية على الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لتطوير الاقتصاد، تم تصنيف الجزائر في نفس المستوى مع إثيوبيا ونيجيريا، أين لا تتجاوز نسبة مساهمة الانترنت في الناتج الداخلي الخام الوطني 1% .[25]

1-تحليل مؤشر الجاهزية الشبكية لقياس مستوى الفجوة الرقمية:

يسمى مؤشر الجاهزية الشبكية أيضا بمؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي، ويقاس بمستوى البنية التحتية لمجتمع المعلومات في القطاعات الرئيسية الثلاثة: الحكومي والخاص والأهلي، ومدى تأهل الأفراد والأسواق، ومدى تجاوب البيئة التشريعية والتنظيمية مع النقلة النوعية لمجتمع المعلومات.

ويقيّم مؤشر "جاهزية الشبكات" اقتصادات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من عدة محاور تشمل:

- تكلفة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لإتاحة الفرصة للكفاءات اللازمة وحضورها لضمان الاستخدام الأمثل.
- زيادة كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واستخدامها فيما بين الحكومات وقطاع الأعمال والأفراد.
- بيئة الأعمال والابتكار، والإطار السياسي والتنظيمي.
- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

من خلال بيانات التقرير السنوي الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في نسخته الثالثة عشر بتاريخ 23 أفريل 2014، والذي يضم تقييما لـ 148 دولة لقياس مدى استعمال تلك الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، تم الاعتماد على مؤشر الجاهزية الشبكية الذي يعد أهم المؤشرات المستعملة في قياس الفجوة الرقمية. وتتبين من خلال هذا المؤشر وجود الجزائر

ضمن المناطق التي حققت أسوأ النتائج فيما يخص مؤشر الجاهزية الشبكية، إذ لا تتجاوز قيمة هذا المؤشر الحدود الدنيا المحصورة ما بين: 1.0-3.3 نقطة[26]، في حين تصل هذه القيمة إلى حدود أعلى نسبيا في تونس والمغرب (4.0-3.3) نقطة، وبالتالي فهي من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة عربيا وعالميا وذلك على مدار عدة سنوات، وفق ما تؤكده بيانات الجدول الموالي.

جدول يوضح مرتبة الجزائر عالميا حسب مؤشر جاهزية الشبكات (2014-2009).

السنة	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014
عدد الدول	133	138	142	144	148
مرتبة الجزائر	**113**	**117**	**118**	**131**	**129**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: World Economic Forum, O.P. Cit, P. 23.-

يتكون مؤشر الجاهزية الشبكية من لمؤشرات الفرعية التالية: مؤشر البيئة (ويضم البيئة السياسية والتنظيمية، بيئة الأعمال والبيئة الابتكارية)، مؤشر الجاهزية (ويضم البنية التحتية والمحتوى الرقمي، الكلفة، المهارات)، مؤشر الاستخدام (ويشتمل على: الاستخدام الفردي، استخدام الأعمال والاستخدام الحكومي) ومؤشر الأثر (ويضم الأثر الاقتصادي والأثر الاجتماعي)، وهي مفصلة بالأرقام في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في 27 ديسمبر 2014.

نلاحظ من الجدول أعلاه، ضعف مكانة الجزائر عالميا من حيث جاهزية الشبكات (الذي يضم القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والأفراد)، لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة من المزايا التي تقدمها، من جهة ومدى اتساع الفجوة الرقمية بينها وبين بقية الدول المتطورة في هذا المجال عربيا وعالميا، من جهة أخرى. فمن خلال التمعن في تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي لنفس الجدول، نلاحظ البنية المعلوماتية الهشة التي تحول دون تأهيل الاقتصاد الجزائري للنمو المتوازن مع متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي، والتراجع المستمر لمرتبة الجزائر دوليا في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ سنة 2009 وإلى غاية 2014 لدليل على ذلك. فرغم مرور 20 سنة على تاريخ أول ربط للجزائر بشبكة الانترنت، وحوالي 6 سنوات على إطلاق مشروع

"الجزائر الالكترونية" الذي يهدف إلى تحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إلا أن المؤشرات المرتبطة بالجاهزية الشبكية لا تزال دون المستوى المطلوب. فما هي أسباب ذلك؟

2–الصعوبات التي تعاني منها الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تعود الصعوبات التي تعاني منها الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جملة من الأسباب والمؤثرات، نوجز أهمها فيما يلي:

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.
- الثمن الباهظ للكمبيوتر بالمقارنة مع الدخل المتوسط للأشخاص. "ففي دراسة أعدتها وحدة الدراسات الاقتصادية التابعة لمؤسسة ميديا سانس، أن العائلات والأسر التي تتراوح مداخيلها الشهرية بين 60 ألف و80ألف دج تتوفر على ربط بالانترنت عالي التدفق في بيوتها، وفي مجملها عائلات تتوفر على هاتف ثابت، كما تتوفر نسبة من هذه الأسر على الانترنت في مكان عملها، ويلاحظ على نفس هذه الفئة أن تحسن المداخيل يسمح للأسر الجزائرية التي يتراوح دخلها ضمن هذه الفئة مشتركة في خدمة الدفع البعدي وليس الدفع القبلي.[27] "
- غياب مصالح عامة تقدم خدمات للحصول على معلومات متخصصة.
- لا زالت الجزائر لم تبلغ التوقعات في إتاحة المعلومات على الانترنت لمواطنيها، فلا يوجد سوى 5000 نطاق في الجزائر فيما يوجد في الجارة تونس 16000[28].
- الاحتكار الواقعي لتكنولوجيا المعلومات من قبل قطاع الاتصالات.

ويمكن إضافة العوامل التالية كمعوقات لاندماج الجزائر في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- قدم شبكة الاتصالات في الجزائر وهذا له تأثير كبير على استقرار خدمات الاتصال الهاتفي، كما أن بعض الخطوط والألياف البصرية الممدودة عبر التراب الوطني لا توفر لها الحماية اللازمة مما يجعلها عرضة للكوارث الطبيعية وهذا بدوره يسبب مشكل الانقطاع المتكرر[29].
- البطء في صنع قواعد قانونية جديدة للاتصالات تتناسب مع متطلبات المعلوماتية، حيث هناك اتجاه العديد من الدول نحو تعديل قوانين الاتصالات بسبب الضغوط المرتبطة بشروط الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة[30].

- الافتقار للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تسمح بالانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات والاتصال[31].

إن هذا التأخر الذي تعاني منه الجزائر سيحرمها من الاستفادة من تقنية الانترنت إلا بالقدر اليسير، وهو ما سيكون له انعكاس على تضييع العديد من الفرص التجارية، وسيقلل من حظوظ الغالبية العظمى من الجزائريين في ممارسة التجارة الالكترونية والاستفادة من مزاياها.

يشير واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر إلى تخلفها في المجالات الرقمية، مما لا يخدم مسيرتها، فالفجوة في الجزائر لا تبعدها فقط عن الدول الغربية بل وحتى عن الدول العربية المتقدمة في هذا المجال. "حتى وإن كان لا يمكننا إهمال المجهودات التي تبذلها الجزائر لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد من خلال مشروع مدينة سيدي عبد الله كقطب متخصص في هذا المجال من أجل توفير بيئة عمل مناسبة، غير أنه على الرغم من اتساع رقعة استخدام شبكة الانترنت فإن تأثيرها على التنمية الاقتصادية محدود جدا، وإن كان لهذا الفضاء انتشار واسع في الجزائر ولكن لم يلعب دوره في التلاحم مع الاقتصاد، هذا التلاحم الذي ينتج عن الاندماج الموفق لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط الصناعي وهذا يشكل المحرك الأساسي للاقتصاد الرقمي[32]".

إلى جانب التأخر الكبير الذي تعاني منه الجزائر في مجال اكتساب تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة منها مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال، فإن الواقع يبرز تعدد الفجوات الداخلية، بين الجهات، وبين الجنسين وفجوة رقمية في المحتوى. وهذا حسب دراسة حديثة بعنوان: ويب ديالنا، أجريت سنة 2012 من قبل مؤسسة iDEATIC التي تعمل في مجال البحث والتحليل والاستقصاء حول التسويق عبر الانترنت[33].

إن تجاوز الجزائر للفجوة الرقمية يستلزم رؤية استشرافية وإرادة سياسية وبنية تحتية متينة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتوافق مع نموذج التنمية الحالي الذي يرتكز على الاهتمام بالموارد البشرية وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في توفير خدمات الاتصالات المختلفة. فلا بد من دعم وتعزيز السياسة الوطنية لتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لاسيما تلك المرتبطة بالتعليم عن بعد والمكتبات الافتراضية والشبكات التي تربط بين مختلف الجامعات من أجل نشر الثقافة المعلوماتية وتعميمها.

خاتمة:

لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد والمجتمعات، ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار، تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث جعلت العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان. ارتبط الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي بمفهوم يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت ضرورة حتمية لأي مجتمع الآن، ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن ظهور عصر المعلومات قد حول الاقتصاد الصناعي بعد أن كان زراعيا إلى اقتصاد تعد فيه المعلومة بمثابة المادة الخام الأساسية، التي باستثمارها تتولد عن المعرفة معرفة أخرى جديدة، وهذا عكس المواد الأساسية في المجتمعات الأخرى التي تنضب بمجرد استهلاكها.

وعلى هذا الأساس، فإن الفجوة الرقمية تقاس بدرجة توفر أسس الاقتصاد الرقمي الذي يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودرجة الارتباط بشبكة الإنترنت، وتوفر الطرق السريعة للمعلومات، وخدمات التبادل الرقمي، وشبكات الاتصال المختلفة، وهي الأسس الجديدة التي أصبحت تحكم كافة مجالات الحياة، وأساليب التعامل التجاري والمالي. وأصبح مصطلح "الفجوة الرقمية" قضية تهم القادة السياسيين وعلماء الاجتماع والمختصون في الاقتصاد، وغيرهم ممن تصاعد اهتمامهم بعدم المساواة بين أولئك القادرين على الولوج إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من مميزاته، وأولئك غير القادرين. وكما أن الفجوة الرقمية هي واقع فرضته ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول فهي أيضا حقيقة موجودة داخل البلد الواحد.

بالنسبة للجزائر، فإن ما تحوز عليه من مقومات لا يؤهلها للاندماج في الاقتصاد الرقمي، ولمحاولة معرفة سبب هذا التخلف نذكر تصريحا لرئيس مركز الدراسات الاقتصادية بالرياض، حيث يرى أن العوائق الأساسية التي تؤثر سلبا على الجاهزية الرقمية والتجارة الالكترونية، ودرجة تقدمها أو تراجعها في دولة ما هي ضعف دور الحكومة وانتشار الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم ثقة المستهلكين، وعدم وجود حوافز تشجيعية وقوانين لحماية الملكية الخاصة، إلى جانب نقص مبادرات حكومية ذكية لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ومن خلال تطبيق بعض مؤشرات الفجوة الرقمية على الاقتصاد الجزائري، يتبين اتساع حجم الفجوة الرقمية التي تعاني منها الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة معلوماتيا. وعلى هذا الأساس، فإن

إستراتيجية "الجزائر الالكترونية -2013" تندرج ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع المعلومات الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم. لكن، ورغم انتهاء المدة المقررة للمشروع إلا أن فكرة الجزائر الالكترونية لم تتجسد بعد على أرض الواقع، وذلك نتيجة لجملة من المعوقات التي تحول دون نجاحه، أهمها عدم استكمال البنية التحتية للاتصالات، محدودية انتشار الانترنت، الجانب التشريعي المتخصص في هذا المجال، وارتفاع تكاليف عتاد المعلوماتية وأجهزة الاتصالات، وغيرها من الأسباب.

لذلك أصبح من الضروري تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي، ويشكلان اقتصادا بديلا للموارد النفطية، على غرار ما هو معتمد في العديد من البلدان. وذلك من خلال:

- وضع برنامج شامل للتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك بدمج التحكم في المعارف النظرية والتطبيقية.
- إيصال شبكات المعرفة إلى أكبر قدر من الأفراد، ومؤسسات التعليم والتكوين وفي المدن الداخلية من الوطن.
- نشر الوعي لدى الأفراد والجهات الحكومية بأهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة فعالية الإدارة الحكومية.
- تعزيز البحث والتطوير العلمي وتكوين اليد العاملة والبرامج والكفاءات التقنية، مع إيجاد سبل لتشجيع عودة الإطارات والأدمغة الجزائرية المهاجرة، فالتقارير الدولية بينت أن الجزائر تعد من أكثر البلدان العربية الطاردة للكفاءات.
- زيادة حجم التدفق في شبكة الانترنت، لتحسين جودة الاتصال بهذه الشبكة.
- زيادة الوعي لدى المؤسسات حول أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومختلف نظم المعلومات.
- من أجل تسريع إعداد الأطر التنظيمية والفنية وتوفير البنية الأساسية للاتصالات واتخاذ الخطوات العملية اللازمة للاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن ثم تقليص الفجوة الرقمية وتعزيز بناء اقتصاد رقمي في الجزائر، من الضروري إنشاء لجنة فنية دائمة مهمتها السهر على متابعة تطور النشاطات الخاصة بهذا النوع من

التطبيقات، بإشراك من الوكلاء المختصين في وزارات المالية، التجارة والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وفيما يلي مقترحات حول مهام اللجنة:

- بناء قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتصف بالديمومة، وتزويده بإستراتيجية وطنية.
- نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها من خلال تطوير الكفاءات، والموارد والشبكات والقاعدة المعرفية والبنية الأساسية.
- متابعة التطورات في ميدان التجارة الالكترونية واتخاذ الخطوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.
- تحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من تقنيات التجارة الالكترونية وتطبيقاتها العملية في الوطن وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الوطني، والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص والإسراع في اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة.
- متابعة انجاز الأعمال المطلوبة من كل جهة وإعداد تقارير دورية عن سير العمل بشكل منتظم.
- إن الاستفادة القصوى من خدمات الجيل الثالث والجيل الرابع للانترنت عبر الهاتف المحمول قد تشكل تحولا هاما في مستقبل التجارة الالكترونية بالجزائر، مع ضرورة تحسين خدمات القطاع المصرفي ومواكبته للتطورات العالمية.
- المساعدة على خلق علاقات عمل عن بعد مع مؤسسات أجنبية تعمل في ميدان تكنولوجيا المعلومات، بحيث تشارك مؤسسات جزائرية في تقديم بعض الأعمال لها وبذلك تكسب المهارات شيئا فشيئا، مستفيدة من قربها من أوروبا وتكلفة اليد العاملة الرخيصة؛ وتتم هذه العملية من خلال توفير المعارض والصالونات المتخصصة والمشاركة في المسابقات الوطنية والدولية في هذا الميدان[34] .
- تشجيع خلق مؤسسات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر والعمل على ازدهارها، لتكوين نسيج حقيقي وفعال من هذه المؤسسات، وهو ما يجعل سياسات تطوير هذه التكنولوجيات تلقى النجاح المرغوب[35] .
- تخفيف التبعية الاقتصادية والسياسية في مجال التكنولوجيا، وذلك من خلال التحكم في التطور التكنولوجي في مجال البرامج والأنظمة المساعدة.

- ضرورة تطوير الاقتصاد الجزائري وتحويله من مستهلك لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى منتج لها، وهذا ما صرحت به مؤخرا وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- إنشاء مجتمع معلومات لتحقيق الربط مع الاقتصاد الرقمي، وهو أمر مرهون بتجاوز مختلف الحواجز والمعوقات بداء بطبيعة التشريعات والسياسات المنتهجة، مرورا بحقيقة وبنية الاقتصاد الوطني، وصولا إلى الوضع الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع الجزائري.

الهوامش والإحالات:

[1]–منال هلال المزاهرة، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، دار المسيرة للنشر، عمان، 2014.، ص.43.

[2] نبيل علي، نادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2005، ص. 12.

[3]–جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية للنشر، عمان، 2015، ص.24.

[4] ITU, Measuring the Information Society, the ICT Development Index, Geneva, 2010, P. 40.

[5]–Périne BROTCORNE, Gérard VALENDUC, « Construction des compétences numériques et réduction des inégalités, Une exploration de la fracture numérique au second degré », étude de la fondation travail-Université pour le SPP intégration sociale, juin , Bruxelles 2008.

[6]- Idem.

[7]- Fabrice Le Guel, Une analyse descriptive de la fracture numérique des usages en ligne à partir des données de navigation, colloque international : 18-19 Novembre 2004, Carré des sciences, rue Descartes, Paris, France.

[8] محمود نور صالح الجداية، سناء جودت خلف، تجارة الكترونية، ط2، دار حامد للنشر، 2012، عمان، ص.24.

[9] لمزيد من المعلومات حول تفاصيل هذا المشروع، انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: اللجنة الإلكترونية، "الجزائر الالكترونية 2013"، ديسمبر 2008.

[10]Hocine LAMRIBEN, Lancement du e-commerce en Avril prochain, journal El Watan, N. 5638, 19 Mai 2009 , P.07.

[1] عبد الكريم زهيوة، التجارة الالكترونية كوسيلة لتطوير تنافسية المؤسسة، رسالة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار–عنابة–، 2013–2014، ص.173.

[12]عبد الهادي المسعودي، الأعمال المصرفية الالكترونية،ELECTRONIC BANKING ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص.179.

[13]http://www.satim-dz.com/trouver-un-tpe.html., 12/01/2015, 18 :41.

[14] المرسوم التنفيذي رقم 2000–307 لرئاسة الحكومة، المؤرخ في 16 رجب عام 1421 الموافق لـ14 أكتوبر سنة 2000 المعدل للمرسوم رقم 98–257 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة استغلال خدمات الانترنت، الجريدة الرسمية العدد 2000/60، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص.22.

[15] عبد الهادي المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص.189.

[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: اللجنة الالكترونية، "الجزائر الالكترونية 2013"، ديسمبر 2008، ص. 11.

[17] نذير غانم وآخرون، الثقة الرقمية ضمن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013: واقعها ودورها في إرساء مجتمع المعرفة، المؤتمر الدولي ال23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة (قطر)، 18–20 نوفمبر 2012، ص. 88.

[18]نفس المرجع، ص.89.

[19]نفس المرجع، ص. 89.

[20] ناجي الزهراء، التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الالكترونية المدنية والتجارية، المؤتمر العلمي المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، 28–29 أكتوبر 2009، ص. 16.

[21]نذير غانم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 90.

[22]زايد مراد، عصرنة نظام الدفع في البنوك وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية –عرض تجارب دولية– يومي 26–27 أفريل 2011.

[23] عبد الكريم زهيوة، مرجع سبق ذكره، ص.276.

[24]مقال بعنوان: لا رقابة على الانترنت في الجزائر، على الرابط:

http://www.elmaouid.com/national/58136، 2016/01/04.

[25]Rapport ARPT 2013-2014 L'Algérie … déconnectée des TIC et à l'épreuve de l'évolution, https://www.dz-android.com/wp-content/uploads/2014/12/ARPT_Report_2014-700x458.jpg. 12/12/2014.

[26] تعادل قيمة المؤشر حسب الجدول: 2.98 نقطة.

[27] Rachid JANKARI, Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie, vers une filière euromaghrébine des TIC ? IPEMED, Octobre 2014, P.14.

[28] لحمر عباس ابن تاج، تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الواقع والمعوقات، الدار الجزائرية، الجزائر العاصمة، 2015، ص.266.

[29]كما هو الحال بالنسبة لحادثة انقطاع الانترنت لمدة أسبوع بدءا من تاريخ 22.10.2015 نتيجة تمزق كابل الانترنت SEA-Me-WE4بطول 100 م، المتواجد بسواحل مدينة عنابة "الذي يصل عنابة بمرسيليا' مما تسبب في تدني خدمة الانترنت وانخفاض نسبتها ب81 % واستمرار استخدامه من قبل الزبائن من أفراد ومؤسسات بنسبة 19 % فقط، أما عن خسائر الإصلاح فقد قدرت ب10 مليار سنتيم لليوم الواحد، أي بمجموع 70 مليار سنتيم خلال أسبوع التصليح.

[30]كمال منصوري وعيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 04، جوان 2006، ص.64.

[31] حسب دراسة صدرت في العدد 15531 الخاص بجريدة الشروق بتاريخ 2008/09/23 فإن ما يعادل 60 % من المختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يغادرون الجزائر.

[32] لحمر عباس ابن تاج، مرجع سبق ذكره، ص.-ص. 264-265.

[33] A consulter :Webdialn@.vague 4, Les internautes algériens sont enthousiastes à la venue de la 3G et du e-commerce, Enquête sur le terrain, 2012 , Disponible sur le site : www.Webdialna.com

[34] عبد الكريم زهيوة، مرجع سبق ذكره، ص.-ص. 282-283.

[35] نفس المرجع، ص.283.